مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الابعاد السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية بعد العام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد غالب محي، عماد محمد صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7250
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 13:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الابعاد السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية بعد العام 2003

أ.م.د. أحمد غالب محي(*)
الباحث عماد محمد صالح(**)
EmadMohammed@yahoo.com ahmedmohy8000@gmail.com

الملخص:

فالإعلام هو أداة استراتيجية لحماية الهوية الوطنية والتعبير عنها فهو مطالب بالتفاعل الإيجابي مع كل ما هو محلي وأصيل، والتفاعل مع مشكلات وهموم الشارع بكل موضوعية وبكل التزام ومسؤولية وبكل حرية، كما أنه مسؤول على حماية المواطن دينياً وثقافياً وتاريخياً واجتماعياً وقيمياً وأخلاقياً، وحتى بعد أكثر عقد ونصف على التغيير السياسي في العراق، الا إن ذلك لم يسهم في ايجاد اعلام مستقل وحيادي ومؤثر، وحتى اذا صنفنا بعض الوسائل الاعلامية على انها مستقلة، فهي اما ان تكون قليلة او ضعيفة التأثير او انها انهارت واغلقت ابوابها بعد ان لم تستطع الاستمرار والصمود امام عقبات التمويل.

The political, security, social and cultural dimensions of the Iraqi media in the promotion of national identity, after the year 2003

Dr . Ahmed Ghalib Mohi Emad Mohammed Saleh

Abstract:

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) اعلامي.

Media is a strategic tool for the protection of the national identity and expression is the demands of positive interaction with all the local RESTARAUNT, and interaction with the problems and concerns of the street with objectivity and commitment and responsibility and freedom, he is also responsible for the protection of the Citizen religiously and culturally and historically and socially and morally. Even after more than a decade and a half on the political change in Iraq, but that did not contribute to the creation of an independent, impartial and influential media, even if we classified some media means as independent, it is either few or weak influence or she collapsed and closed its doors after it was unable to continue to withstand obstacles in financing.

المقدمة

يثير الكلام عن الهوية الوطنية إشكالية الإعلام الذي يمثل المنظومة التي تحفظ هذه الهوية، والتي تؤرخ لها، والتي تنقلها من جيل إلى جيل بامتياز. فإذا كان الإعلام يرتبط ارتباطاً عضويا بمكونات الهوية الوطنية فإن مخرجاته تخدم من دون أدنى شك هذه الهوية وتعمل على صيانتها وتقويتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة والحركة التي يعيشها المجتمع ضمن التحولات والتطورات العالمية. فالإعلام هو أداة استراتيجية لحماية الهوية الوطنية والتعبير عنها فهو مطالب بالتفاعل الإيجابي مع كل ما هو محلي وأصيل، والتفاعل مع مشكلات وهموم الشارع بكل موضوعية وبكل التزام ومسؤولية وبكل حرية، كما أنه مسؤول على حماية المواطن دينياً وثقافياً وتاريخياً واجتماعياً وقيمياً وأخلاقياً، وهذا من خلال تزويده بالمادة الإعلامية والسياسية والثقافية الهادفة التي تساعده في تكوين نفسه سياسياً واجتماعياً ودينياً حتى يكون مواطناً صالحاً مسؤولاً يعرف ما له وما عليه، ويعرف كيف يتفاعل بمسؤولية مع ما يصل إليه من منتجات إعلامية وثقافية من جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من مرور أكثر عقد ونصف على التغيير السياسي في العراق، الا إن ذلك لم يسهم في ايجاد اعلام مستقل وحيادي ومؤثر، وحتى اذا صنفنا بعض الوسائل الاعلامية على انها مستقلة، فهي اما ان تكون قليلة او ضعيفة التأثير او انها انهارت واغلقت

ابوابها بعد ان لم تستطع الاستمرار والصمود امام عقبات التمويل وعقبات اخرى سنتطرق اليها في ثنايا بحثنا هذا.

إشكالية البحث: تتركز إشكالية البحث حول فكرة رئيسة مضمونها: ان الاعلام العراقي وعلى الرغم من خروجه من نطاق المركزية التي كانت سائدة في زمن النظام السابق، إلا إنه لم يستطع تعزيز الهوية الوطنية العراقية بسبب هيمنة التوجهات الحزبية الضيقة في الغالب عليه، مقابل تراجع الخطاب السياسي الوطني.

ومن تلك الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

1. **ما هي أنواع الاعلام العراقي بعد العام 2003؟.**
2. **ما هي السمة الغالبة على الاعلام العراقي بعد العام 2003؟.**
3. **ما درجة استقلالية المؤسسات الاعلامية العراقية؟. وماهي مصادر تمويلها؟.**
4. **كيف تتعامل المؤسسات الاعلامية العراقية مع القضايا التي تخص المصلحة الوطنية العليا والتي من شأنها بناء وتعزيز الهوية الوطنية العراقية؟.**

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنه كلما تمتعت المؤسسات الاعلامية العراقية بدرجة معينة من الاستقلالية، وكلما كانت القضايا السياسية الوطنية في المحل الاول من أهتمامها سواء على مستوى البرامج، أو التغطية الاخبارية، أو ممارسة العمل الرقابي على الجهاز الحكومي، كلما أسهم ذلك في تعزيز الهوية الوطنية، لما للاعلام من أهمية في هذا المجال.

منهجية البحث: أعتمد البحث بشكل رئيسي على منهج التحليل النظمي بأعتبار الاعلام احد اهم القنوات الناقلة لمطالب المواطنين وتغذية النظام السياسي بالمعلومات اللازمة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث رئيسية، هي:-

المبحث الاول:- أنواع الاعلام العراقي بعد العام 2003

المبحث الثاني:- الابعاد السياسية والامنية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

المبحث الثالث:- الابعاد الاجتماعية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية.

المبحث الرابع:– الابعاد الثقافية(التوعوية) للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

المبحث الاول: انواع الاعلام العراقي بعد العام 2003

1. الاعلام شبه الرسمي: وهو الاقوى في العراق وينقسم الى من جهة التبعية والتمويل:

أ. شبكة الاعلام العراقي: مؤسسة شبه حكومية.

ب. وسائل الاعلام التابعة للوزارات الحكومية مثل فضائية الحضارة التابعة لوزارة الثقافة، وقناة التعليم التابعة لوزارة التعليم العالي.

تـوسائل الاعلام التابعة للحكومات المحلية في اقليم كردستان والمحافظات: وتمتلك هذه الحكومات وسائل اعلام عديدة من قنوات فضائية وقنوات بث ارضية وصحف ومجلات واذاعات.

2. الاعلام الحزبي: وتمتلك معظم الاحزاب العراقية وسائل اعلام تفرض على الصحفيين العاملين في تلك الوسائل سياسة الترويج للحزب، ولا تسمح لهم بالتغطية الموضوعية للأخبار.

3. الاعلام الممول من دول خارجية: وهناك العديد من وسائل الاعلام التي تبث من العراق لكنها ممولة من دولة خارجية تتصارع على الساحة العراقية، وهذه الوسائل الاعلامية تعتمد اجندات تحريرية تفرضها على الصحفيين العاملين فيها كما تقوم غالبا بالتحريض على العنف والكراهية.

4. الاعلام الديني: وهي القنوات الفضائية او المحطات الاذاعية او الصحف التي يمولها مراجع الدين او التجمعات والطوائف الدينية.

ب. الاعلام المستقل: ويقتصر وجود الاعلام المستقل على بعض الصحف وعدد من الاذاعات التي لا يتجاوز عددها عدد اصابع اليد الواحدة في بغداد والمحافظات

التي يصدرها صحفيون او شركات اعلامية، واغلب التجارب من هذا النوع خلال السنوات الماضية فشلت في الاستمرار بسبب عدم حصولها على التمويل والخسائر الفادحة للناشرين، اذ كان امام مالكي الصحف خيارين الاول غلق الصحيفة وتسريح العاملين، والثاني هو بيعها الى احد الاحزاب او الاتفاق المبطن معه بان تبقى ظاهرها مستقل وهي في الحقيقة تتبع احد الاحزاب او السياسيين او دولة مجاورة ويتم استعمالها في الترويج أو مهاجمة اطراف اخرى.

المبحث الثاني: الابعاد السياسية والامنية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

ينقسم هذا المبحث على مطلبين رئيسيين يتناول الاول منهما الابعاد السياسية ، اما الابعاد الامنية فستكون محور اهتمام المطلب الثاني.

المطلب الاول: الابعاد السياسية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

ويتضمن هذا المطلب دور الإعلام في ممارسة وظيفة الرقابة على المؤسسات الرسمية ، اما سياسات الإصلاح ودعم حكم القانون فسنتناولها ضمن المحور الثاني لهذا المطلب.

اولاً: دور الإعلام العراقي في ممارسة وظيفة الرقابة على المؤسسات الرسمية

تتعدد الادوار التي تمارسها وسائل الإعلام في الحياة السياسية، وهي تسهم في تجهيز المتلقين بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل فيما بعد الراي العام في المجتمع، لذلك تهتم الحكومات باستعمال أجهزة ووسائل الإعلام بوصفها قنوات اتصال حديثة تدعم من خلالها الصلة مع الجمهور لغرض شرح وعرض أبعاد سياساتها وأهدافها من اجل كسب التأييد لها[1].

إذ ان وسائل الأعلام تؤدي دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي فهي تنقل المعلومات السياسية لصانع القرار السياسي وكذلك للمواطنين، وأي تشويه في هذه المعلومات يؤثر في صنع القرارات، كما انها تطرح بعض البدائل التي يمكن ان يختار من بينها صانع القرار، كذلك تؤثر في مرحلة تكوين ونقل المطالب السياسية إلى صانع القرار، وتؤثر أيضا في ادراك المواطنين لدلالات القرار السياسي [2].

وهذا الامر ينسحب أيضا على القوانين والدستور، وطريقة الدولة في إدارة نصوصهما، وقد تكون المسؤولية الأخلاقية لوسائل الاعلام هي نقد الكثير من القوانين والمطالبة بإلغائها أو تعديلها، ونقد تطبيق السلطة لهذه القوانين، إذ ان هذا النقد يشكل مصلحة للمجتمع تفوق في أهميتها مبدأ احترام الدستور والقوانين، فقد يكون الدعوة لإلغاء او تعديل هذه القوانين وسيلة لتفادي تغييرها بالأساليب العنفية. اما بالنسبة للدستور، فبالرغم من الاعتراف بأهميته، الا ان السلطات كثيرا ما تعطل نصوصه، ولا تحترمه، وكثيرا ما يتضمن نصوصا جامدة لا تساير حركة تطور المجتمع، وعلى ذلك، فلا يمكن التسليم بفكرة احترام الدستور والقوانين بشكل يجعلها غير قابلة للمناقشة والنقد والمطالبة بالإلغاء والتعديل[3]. ومن خلال ما تملكه الجماهير في ظل هذه الانظمة من وسائل للتعبير عن غضبها واستنكارها او تأييدها وموافقتها للقرارات والخطط والمشاريع المزمع تنفيذها على ارض الواقع بعيداً عن أية حجج أو ذرائع ففي هذه الأنظمة يتحول المواطن العادي إلى مراقب ومراقب في الوقت نفسه، إذ يمكنه إبداء رأيه حتى لو كان متواضعاً بمجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورقابة المشاركة هذه لا يهمها مصلحة النظام الحاكم بقدر ما يهمها مصلحة الجماهير وتطلعاتها العامة[4].

وتؤثر وسائل الإعلام في إدراك الفرد للسياسة وتصوره لها من جهة قبول أو رفض النظام السياسي، وتسعى إلى تحقيق التأييد للنظام السياسي واستقراره، كذلك تقوم بوضع حاجات الأفراد والجماعات أمام صانعي القرارات، وتشارك النظام السياسي في طرح الأفكار. وتختلف وسائل الإعلام باختلاف النظم السياسية القائمة؛ ففي النظم الليبرالية تعبِّر وسائل الإعلام عن الآراء المتنافسة، وتتيح للفرد حرية التعبير والتأييد أو المعارضة، وتسمح بتدفق المعلومات، وتقوم وسائل الإعلام بمراقبة عمل السلطة، أما في النظم الشمولية فتحتكر الدولة وسائل الإعلام وتسيطر عليها، وتسعى إلى رقابة مضامينها وبرامجها، وتستعملها لإضفاء الشرعية على النظام السياسي، وفي الدول النامية تتعدد أنظمة وسائل الإعلام، ومدى ارتباطها بالنظام السياسي من نظام إلى آخر حسب توجهات النظام وشكله،

إلا أن الأنظمة السياسية في الدول النامية تستخدم وسائل الإعلام بشكل عام كأداة للمساعدة في تحقيق وحدة المجتمع وتقوية نفوذ الدولة[5].

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن القول ان الفضائيات العراقية عموماً، تمارس هذا الدور من خلال العديد من البرامج السياسية والحوارية والاجتماعية والنشرات الاخبارية والمتابعات التي تقوم بها لكثير من القضايا والمسائل التي تتعرض لها من قبيل الاجراءات الحكومية أو القرارات، وكيف ينعكس ذلك على وعي المواطن، وهي تقوم بذلك مستعينة بجهد ملاكاتها التي ترصد نبض الشارع ورؤيته للواقع التشريعي والتنفيذي على حد سواء، وقد أثبتت ذلك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفضائيات العراقية في وعي المواطن العراقي، وتكوين اتجاهاته نحو الواقع الحكومي، وذلك من خلال اللقاءات المباشرة او البرامج الحوارية.

وتختلف الفضائيات العراقية تبعا لمالكيها او جهات تمويلها، سواء كانت هذه الفضائيات مملوكة لأحزاب فاعلة على الساحة السياسية، او داخل الحكومة او خارجها، ويتبين ذلك من حجم الرصد والمعالجات التلفزيونية للقضايا التي تتناولها تلك الفضائيات، وهي هنا قد تكون داعمة الى حد كبير للإجراءات والقرارات على صعيد السلطات الرسمية ، أو كونها تتخذ جانبا معارضا من خلال ما تطرحه من آراء وما تسعى اليه من تكوين لرأي مضاد للسلطات الرسمية.

فالقنوات شبه الرسمية المدعومة حكوميا من ناحية التمويل غالباً ما تكون داعمة للإجراءات الحكومية ، او على الاقل تتخذ موقف الحياد منها ، اما القنوات الممولة حزبياً فتنطلق من وجهة نظر حزبية ضيقة بحسب مصدر التمويل الحزبي اولاً ، وبحسب موقعها من السلطة ثانياً ، وبحسب طبيعة القضية المطروحة امام الرأي العام ومدى تأثيرها في وضع الحزب من ناحية ثالثة مستغلةً في ذلك غياب مفهوم الهوية الوطنية او التباسه.

ثانيا : دور الاعلام العراقي في دعم سياسات الاصلاح وحكم القانون

تـؤدي وسـائل الإعـلام دوراً فـاعلاً في تشـكيل سـياق الإصـلاح السياسـي في المجتمعـات المتعـددة ؛ إذ تعكـس طبيعـة العلاقـة بـين الدولـة والمجتمـع، وبـين النخبـة والجمـاهير، ويتوقـف إسـهام ودور وسـائل الإعـلام في عمليـة الإصـلاح السياسـي والـديمقراطي على شـكل ووظيفـة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانـب طبيعـة العوامـل الثقافيـة والاجتماعيـة والسياسـية المتأصـلة في المجتمـع، فطبيعـة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي[6]. إذ يجب أن يعمل الأعلام على حماية المجتمع ضد استغلال السلطة، ذلك ان الكثير من الأشخاص في مجتمعات عدة يقومون باستغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب أو منافع شخصـية علـى حسـاب المجتمـع، ويقومـون بإهـدار إمكـانات المجتمـع لتحقيـق المنـافع، مثـل الحصـول علـى عمـولات والمضـاربة في أسـواق النقـد والأسـهم، كمـا يقـوم أقـارب أصـحاب السلطة أو أصهارهم باستغلال قرابتهم من المسؤولين لإهدار مصالح المجتمع وتحقيق مصالحهم الخاصة، وتشهد الكثير من المجتمعات كيف ان سوء استغلال السلطة قد أدى الى افقار تلك المجتمعات، وتدمير امكانياتها الاقتصادية[7]. ويمثل هذا الدور أحد الدروع الاساسية لحماية المجتمع من الفساد والمخالفات وإساءة استعمال السلطة، ولذلك يطلق على الصحافة اسم السلطة الرابعة وذلك لما تقوم به من رقابة واشراف على عمل وادارة باقي السلطات في المجتمع وبهذا تلعب وسائل الاعلام دوراً مساعداً للحكومات في تأدية دورها على أكمل وجه[8].

إن تأثير الإعلام على أفراد المجتمع يتجسد في قوة وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في محاربة الفساد والتصدي له وعلى النحو الآتي:

1- نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.

2- تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد.

3- نشر الدراسات المتخصصة بهذه الظاهرة.

4- تسليط الضوء على مشكلات الجهاز الحكومي

5- كشف معوقات تحسين الأداء المؤسسي الحكومي.

6- متابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بموضوع الفساد ونشر التقارير عنها وايلاءها أهمية خاصة.

7- متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد.

8- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من هذه الظاهرة ومحاولة تسليط الضوء عليها.

9- المتابعة الجدية لقضايا الفساد المثارة وتتبعها للوصول إلى حل نهائي لها.

10- التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري والحاجة للإصلاح وبيان ضرورة تكاتف الجميع للوصول للإصلاح الإداري المنشود.

11- الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة وإثارة قضايا الفساد وإيلاءها الأهمية القصوى بوضعها على سلم أولوياتها واعتبارها من الأهداف الأساسية للإعلام[9].

في الوقت نفسه، تؤكد الدراسات الحديثة بشان العلاقة بين الدور الرقابي للإعلام والنزاهة ان الفساد يمكن ان يؤدي الى خلق حالات من عدم الكفاءة وعدم المساواة وتجاوز القانون والقفز على الصلاحيات وتعطيل التنمية، وان دور النزاهة يمكنه أن يقلل من مخاطر الولوج في الفساد، وهو وان لم يستطع إزالة الفساد بقدر ما، لكنه يسعى الى تحسين فاعلية الدولة بشكل عام، ويبدو الامر موضوعيا حينما نقول انه لم يكن بالمقدور إزالة الفساد بشكل كامل، ولكن يمكننا اخذ خطوات لوضع حدود لتأثيره وتخفيف الاضرار التي يسببها في جسد الدولة والمجتمع، لان الفساد سلوك يحفزه حافز نابع من ضغوط اجتماعية ويؤدي الى انتهاكات معيارية.

وبخصوص الإعلام العراقي ، فقد تباينت المواقف بخصوص حالات الفساد والموقف من حركات الاحتجاج الجماهيري المطالبة بتحقيق الإصلاح وكشف رؤوس الفساد في البلد ، فالبعض من تلك الفضائيات –وتحديداً– تلك المحسوبة على الحكومة قد غضت الطرف عن تلك التظاهرات واكتفت بالإشارة اليها من بعيد من خلال خطبة الجمعة على لسان وكيل المرجعية التي كثيراً ما ركزت على سوء الإداء الحكومي وتفشي مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة ، وايضاً من خلال جعل موضوع (الإصلاح) مادة لبعض البرامج الحوارية ، او الإشارة اليها في الشريط الاخباري (السبتايتل) دون عرض تلك التظاهرات ودون الوقوف على اسبابها ودوافعها ، مقابل عدم معارضتها في الوقت نفسه.

في حين ذهبت بعض الفضائيات الاخرى الى ابعد من ذلك من خلال التقليل من شأن تلك التظاهرات والتركيز على المظاهر السلبية التي شابتها كحرق بعض المؤسسات الحكومية والممتلكات العامة ، والتأكيد على مسألة وجود "مندسين" في التظاهرات وكونها تحمل بصمات "بعثية" ، في إشارة الى انها تدار بواسطة عناصر النظام السابق.

وعلى الطرف الآخر ، فقد تبنت بعض الفضائيات موضوعة التظاهرات المطالبة بالإصلاح واعتبرتها حقاً من الحقوق المشروعة للمواطن العراقي ، إذ ركزت على حجم المتظاهرين ونوعيتهم ، وكذلك على الشعارات المرفوعة فيها ، والاهم هو التركيز على بعض الانتهاكات التي حصلت من بعض "المحسوبين" على الاجهزة الامنية على المواطنين وما رافقها من تعدي على مسألة حقوق الانسان ، دون ان تهمل طبعاً البعد "التسقيطي" لبعض الفضائيات التي عملت على فبركة بعض الاحداث وتشويه الحقائق لغرض تأليب الرأي العام ضد الحكومة.

بالنتيجة ، فقد تنوعت مواقف الإعلام العراقي والقنوات الفضائية من سياسات الإصلاح ودعم حكم القانون بحسب قربها او بعدها من هرم السلطة ، ومدى تأثرها هي كمؤسسات من الموقف التي ستتخذه قبل ان تكون اداة ناقلة لمطالب المواطنين واحتياجاتهم بشكل يمكن ان يعزز من الانتماء الوطني والهوية الوطنية للفرد العراقي.

ثالثاً: الاعلام العراقي وتوحيد الخطاب السياسي الوطني:

يعرف الخطاب السياسي بإنه: ذلك الشكل الخاص والمتميز من التواصل الموجه لأجل إقناع المتلقي وتعديل سلوكه بصدد موضوعات الدولة وتوجهاتها الداخلية والخارجية، وعادة ما يراد به في الاستعمال الشائع خطاب السلطة الحاكمة، ذلك الخطاب المنتج من طرف الجهاز السياسي للدولة عن قصد، يرسله ملك أو سلطان أو أمير أو رئيس أو وزير إلى متلقي مقصود، بغية التأثير فيه وإقناعه، بمضمون الخطاب ويتضمن هذا المضمون أفكاراً سياسية، أو يكون موضوع الخطاب سياسياً. لذلك يكون الهدف الرئيس للمرسل السياسي من الخطاب ليس الحوار أو المجادلة، وإنما الانصياع والخضوع والطاعة من طرف المتلقي، فخطاب السلطة شامل ونهائي، ولا يحتاج إلى تعليق، ويقوم على عمليات تحشد الكلمات والأفكار والتوجيه(10).

وإنطلاقاً من ذلك ، تترسخ الاهمية المتزايدة لوسائل الاعلام والاتصال لكونها من ناحية، المكان الحيوي لإقامة الحوار الاجتماعي والسياسي المتنوع، ومن ناحية ثانية المكان الذي تتقاطع فيه التيارات الفكرية والثقافية والتحولات الاجتماعية على انواعها مع ما تحمله من آراء متنوعة منها الخطاب المسالم المستند الى قيم المواطنة وحقوق الانسان ، ومنها الخطاب العنفي التحريضي الذي يشكل خطراً على السلم الاهلي وعلى التعايش بني مكونات المجتمع(11). فالخطاب السياسي كأحد أشكال لغة السياسة، يتمتع بأهمية ومكانة محورية في العملية السياسية برمتها في المجتمع، اذ ان له دور جوهري في إسباغ الشرعية على أنشطة السياسيين ومقترحاتهم وعلى سلطتهم السياسية بوجه عام، وكذا له دور في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية لأنه يقوم على عملية الإقناع والتأثير وصناعة القبول.

وبالانتقال الى الواقع العراقي ، نجد أن واحدة من مآزق الاعلام في العراق اليوم هو تعدد الرؤى والاتجاهات والاطراف الناقلة للشأن السياسي بتعدد المنابر الاعلامية وتنوع اهدافها، ووقوفها بعيدا او قريبا من توجهات العملية السياسية والحكومية الحالية ، إذ يمكن القول أنه في ظل وجود منابر اعلامية عربية واجنبية تسعى الى الوقوف في الضد من التجربة

الديمقراطية والسياسية في العراق، وحثها الى نقل كل ما يسيء على شاشاتها يوميا، لابدّ من أن يعمل الاعلام العراقي – في اقل تقدير – على مواجهة هذا الكم الهائل من التشويه المتعمد للمعلومات، ولا يمكن مع وجود اعلام متنوع الرؤى والتمويل والاتجاهات، خلق خطاب سياسي واحد يتجه الى تحقيق الأهداف العليا من المصلحة الوطنية والمجتمعية. وربما تكون عدم قدرة الاعلام العراقي متمثلاً بالفضائيات العراقية، كواحدة من مصادر التنشئة السياسية للافراد من تحقيق هذا الهدف، عائداً إلى الاختلافات والصراعات السياسية ، ليس على صعيد الآيديولوجيات الحزبية فقط ، بل قد يكون أبعد من ذلك، من خلال التركيز على الهويات الفرعية (القومية والمذهبية والدينية) ، وهذا الامر من شأنه أن يكون عائقاً أمام تكوين وتشكيل وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة لكل العراقيين.

إذ ان كثيرا من القنوات(وتحديداً الحزبية والممولة منها) لا تتوجه الى المواطن العراقي بتجرد، بل تخاطب شرائح محددة، سواء كانت تتعلق بخلفيات المواطنين وهوياتهم المتنوعة ، او تتجه الى مخاطبة الايديولوجيات الحزبية التي يدعمونها.

أن توحيد الخطاب الوطني من على شاشات الفضائيات العراقية ، من خلال دورات البرامج والنشرات الاخبارية او الندوات الحوارية التي تتولى ادارتها وتسويقها الى الجمهور، من شأنه أن ينعكس ايجابا في ترسيخ مفاهيم وطنية عابرة للهوية الطائفية او القومية او المذهبية او الدينية.

المطلب الثاني: الابعاد الامنية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

يتضمن الإعلام الأمني المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعدّ إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعاً من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها نوعاً من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية، ولكنها في النهاية ليست إعلاماً بالمفهوم العلمي، وإنما هي نوع من الدعاية البيضاء، اصطلح بعض الباحثين على إطلاق مصطلح التوعية **Awareness**

عليه، وهذا المصطلح يقتصر على الوظيفة الإدراكية التي ينبغي أن يتلوها وظائف أخرى هي إثارة الاهتمام **Interest** والتقويم **Evaluation** والتجريب أو المحاولة **Trial** وأخيراً الممارسة أو التبني الكامل للفكرة المطروحة وذلك في إطار دراسات التبني **Adoption Studies** التي ارتبطت بعمليات انتشار الأفكار المستحدثة[12].

وهنا يبرز دور الإعلام الأمني في التوعية المجتمعية، والنظريات التي توضح تأثير الإعلام في مجال التوعية، وما يمكن أن يقوم به من أدوار تعمل على زيادة الشعور بالانتماء للوطن، وإمداد الفرد بالمعلومات، واستحداث آراء لدى أفراد المجتمع بشأن الموضوعات الجديدة والمستحدثة، مع تغيير اتجاهات الأفراد، ورفع الوعي بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لتلعب دوراً فعالا في خدمة المجتمع، وزيادة وعي المواطن للتعامل بصورة أكثر مسؤولية مع مشروعات البيئة الأساسية وتشجيع وسائل الإعلام المحلية مع إتاحة الفرصة لبناء قدرات وتنمية مهارات الجمعيات الأهلية ومؤسسات تنمية المجتمع المدني. أن التوعية الأمنية هي نشر الثقافة الأمنية التي تأتي من خلال الرسالة الإعلامية التي توجهها أجهزة الإعلام الأمني.

ان الحاجة تقتضي تنظيم التعاون المتبادل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، ويتمثل ذلك في حرص وسائل الإعلام على استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية في الأجهزة الأمنية، وأن تتحرى ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة، وأن تناقش وتحلل هذه المعلومات ادارة الأزمات والكوارث، وصولا إلى الحقيقة التي تهم المجتمع كله، وكذلك تساعد طبيعة العمل الأمني على تزويد وسائل الإعلام بأخبار على جانب كبير من الأهمية، لذا فعلى الأجهزة الأمنية، أن تقدم المعلومات الكاملة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب والبلبلة، مقابل ذلك ينبغي ان تتم المعالجات الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية بحرص كامل واقتدار وكفاءة عالية، الامر الذي يتطلب التنسيق والتعاون التام بين الطرفين (الأجهزة الأمنية ووسائل الاعلام) [13].

ويستهدف الاعلام المواطنين لحثهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية وقيامهم بدور إيجابي يعزز جهودها ويؤازرها في مجالات الأمن، ومكافحة الجريمة وإقرار النظام وقيام فلسفة الإعلام على نقل مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الأجهزة الأمنية إلى الرأي العام، لا يحمل معنى تنازل الأجهزة الأمنية عن جانب من مسؤولياتها أو تخليها عن قدر من واجباتها، وان من شأن تطبيق هذه الفلسفة أن تدفع بقضية البحث عن علاج ناجح لمشكلات الأمن والجريمة من مستوى الأجهزة الأمنية إلى مستوى الشعب كله، وهذا في حقيقته تطوير لنظرتنا عن دورنا ومهمتنا ودعم لهذا الدور وتلك المهمة، إن التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام أمر ضروري وطبيعي فكلاهما يهدف إلى توفير مجتمع يسوده القانون والنظام، وان كان لكل منهما أسلوبه في إقناع الناس، فطالما أن الأهداف مشتركة فإن تحالف الإعلام والأجهزة الأمنية أمر ضروري لحماية المجتمع وسلامته[14].

وعلى الرغم من ان العديد من القنوات الفضائية العراقية حاولت جاهدة تحليل الواقع الامني، والسعي الى الكشف عن التحديات الامنية التي تواجها البلاد، خاصة خلال المدة التي اعقبت سيطرة تنظيم "داعش" الارهابي على مساحات واسعة من ثلاث محافظات في العراق، الا ان هذا الجهد، طالما كان متشظياً ومتنوع الاتجاهات تبعا لسياسة الوسيلة الاعلامية، والجهة الداعمة او الممولة للقناة الفضائية، واختلاف توجهات المحاورين، فإنه بالتالي سيكون من الصعب ان يسهم في خلق ثقافة امنية يمكن لها ان تكون نوعية في مواجهة تلك التحديات.

فالاعلام شبه الرسمي المتمثل بالدرجة الاساس بـ(القناة العراقية الفضائية) كانت داعمة وساندة للمؤسسة العسكرية الرسمية، بينما بعض القنوات الحزبية الاخرى فضلاً عن مساندتها للمؤسسة العسكرية الرسمية كانت داعمة لتشكيلات الحشد الشعبي في مسك زمام المبادرة بعد سقوط تنظيم داعش الارهابي كـ(فضائية العهد) و(المسار) وغيرها، في حين شككت فضائيات أخرى ومنها فضائية "التغيير" بدور هذه المؤسستين وكثيراً ما حاولت تصوير الوضع الامني المضطرب في المحافظات التي سيطر عليها التنظيم بإنها "ثورة عشائرية".

يضاف الى ذلك ، فإن السياسة التي تتبعها العديد من القنوات الاعلامية العراقية (وتحديداً الساعية إلى إسقاط العملية السياسية) باتجاه التشكيك بالجهد الحكومي، او في الذهاب الى تفسير العديد من الخروقات في الوجهة التي لا تنسجم مع الحقائق الميدانية على الارض، يمكن أن تسهم في خلق وعي مضاد للمؤسسة الرسمية، ومن ثم، تعمل على زيادة التأزم المجتمعي، ما يسهم في تفاقم مشكلة الهوية الوطنية العراقية بعيدا عن السعي الى ترسيخها وتعزيزها.

كما ان اختلاف التعابير والمصطلحات التي تذكر في النشرات الخبرية والتغطيات الاعلامية في كثير من القنوات الفضائية العراقية غالبا ما تؤكد على المناطقية او الطائفة، او تتسم بشيء كثير من التهويل والمبالغة، أو تحاول توظيف التسابق الاعلامي في الصراعات الخارجية من خلال العديد من التسميات والمصطلحات التي تنعكس سلباً على الوحدة الوطنية .

المبحث الثالث: الابعاد الاجتماعية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

وينقسم هذا المبحث الى المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الاول: الاعلام العراقي وتعزيز التسامح وجهود المصالحة الوطنية

يعني التسامح في ابسط معانيه الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا، وللصفات الإنسانية لدينا. ففي التسامح تتحقق الحقوق الاجتماعية والدينية وعندما تتسامح فلا يعني انك تتخلى عن دينك ومذهبك وقيمك. بل يعني أن المرء حر في ذلك، كما يعني أن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام، وأن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير.

وثقافة التسامح تعني ثقافة التعايش السلمي والتشارك المبنية على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والسلام والتضامن، وهي ثقافة ترفض العنف وتعمل لتثبيت الوقاية من النزاعات في منابعها وحل المشكلات عن طريق الحوار. والمفاهيم الأخرى لثقافة السلام يكون الهدف الأساس هو أن يعيش العالم بمختلف ثقافاته في جو من التسامح والوحدة، و بما أن السلام هو هدف الأديان السماوية وهو مفهوم لدى كل فرد من أفراد المجتمع، فلابد من

المطالبة به ولابد من وجوده في المجتمع وإتاحة الفرصة لكل فرد أن يبذل مجهوداً من أجل السلام والتعايش السلمي، بما في ذلك تلك الإدارة الأهلية التي تدير شؤون المجتمع ولها القدرات في تنشيط فكر التربية والسلام في المجتمع والجوانب الحياتية المتنوعة[15].ومن هنا تتركز أهمية وسائل الإعلام في تعزيز ثقافة المجتمع والتأثير على توجهاته ورأيه العام بأتجاه قيم التسامح وتفعيلها.

وبشأن الظرف الذي يمر به العراق، فمن الضروري ان تولي وسائل الإعلام الاهتمام بالوضع الداخلي من خلال تسليط الضوء على تعزيز ثقافة الحوار وجهود المصالحة كسبيل لتكريس المفاهيم الديمقراطية ومن ثم تعزيز ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع, وزرع ثقافة المحبة والوفاء وقبول الآخر. ويمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور فاعل في خدمة التوجهات الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية وتهيئة الأجواء أمام القوى والتيارات السياسية لإيجاد سبل وبناء جسور التفاهم وصولاً إلى الاتفاق على الحدود التي تحفظ للوطن وحدته الوطنية... وقد يكون من الطبيعي أن تظهر وسائل الإعلام وجهة نظر القوى، التي تملكها أو تنتمي إليها، ولكن من المهم التأكيد على ضرورة انتهاج الإعلام أسلوباً موضوعياً وهادفاً، يحرص على التخفيف من حدّة الصراع وإيجاد نقاط التقاء وعوامل تفاهم مشتركة، مع تجنب أي تعبيرات من شأنها أن تؤدي إلى تضخيم الأحداث والصراعات وإعطائها أبعاداً سلبية، تنعكس على الأوضاع في الشارع، وتساعد في تصعيد الاختلافات السياسية والحزبية وردود الأفعال عليها.[16].

وفي هذا الشأن، نرى أن دور الإعلام العراقي يكمن في إيجاد المناخ الملائم في المصالحة الوطنية وهو دور مهم، ذلك ان إعلام المصالحة بكل انتماءاته واتجاهاته هو المعني بوضع استراتيجيات التصالح الاجتماعي والثقافي، وان التوسع الكبير في وسائل الإعلام جعل لها التأثير في الوعي بحيث لا يمكن تصور وجود وعي مجتمعي فاعل لقضية المصالحة دون اعلام يعمل على عرضها وإقناع الجمهور بضروريتها.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه في الوقت الذي تسعى فيه العديد من الفضائيات العراقية على تأكيد معاني المصالحة، من خلال النقل الحي للعديد من مؤتمرات المصالحة التي عقدت بعد العام **2003**، والكثير من البرامج والندوات الحوارية، والأخبار التي تؤكد على أهمية عامل المصالحة الوطنية في الاستقرار المجتمعي والامني– وتحديداً القنوات الرسمية(شبه الحكومية)–، الا ان ذلك لم يمنع وجود قنوات أخرى تنتهج خطاباً بعيدا عن الروح الوطنية، ومشجعا للانقسامات والتناحر من خلال استضافة الشخصيات المعروفة بخطابها الجهوي والطائفي والمذهبي، او من خلال تركيز اخبارها على نقل صورة سلبية عن الآخر، سعيا الى اثرة وتأجيج الرأي العام.

ويرى الباحث إن غياب المهنية والاستقلالية للغالبية العظمى من وسائل الاعلام وخضوعها كليا للخطاب الايديولوجي للحزب او الطائفة او الجماعة المالكة، أجبر الاعلاميين الذين يعملون فيها على تبني هذا الخطاب وترديده عن قناعة او حفاظاً على فرصة عملهم، فضلاً عن عدم حصول اغلبهم على التدريب الكافي الذي يجعلهم ملمين بقواعد العمل الاعلامي او بمعاييره وسلوكياته واخلاقياته. ويبدو ان وسائل الاعلام العراقية ومن يقف وراءها وحتى أغلب الاعلاميين لا يدركون بأن التحريض على العنف وتبني خطاب العنصرية والكراهية هي جرائم لا تتساقط بالقدم، ويمكن للمتضررين اثارتها في الزمان والمكان الذي يناسبهم، وخير مثال على ذلك محاسبة ومحاكمة الصحفيين الراونديين الذين حرضوا وروجوا للعنف وللإبادة الجماعية خلال الحرب الاهلية (**1990–1993**)، وتمت محاكمتهم امام محكمة الجنايات الدولية.

المطلب الثاني: الاعلام العراقي وتعزيز السلم الاهلي

يؤدي الاعلام دوراً بارزاً في تعزيز السلم الأهلي في المجتمعات، اذ يسهم اسهاما فاعلا في إرساء دعائم الامن والاستقرار في أي بلد من البلدان من خلال الأفكار والرؤى التي يتم تناولها وطرحها في وسائل الاعلام[17].

وسواء كانت وظيفة الاعلام هي نقل الحدث وتحليله أو صناعة الحدث، فمن الواضح انه في بعض الأحيان تقوم بعض وسائل الاعلام، عن قصد او من دونه، بتدعيم بعض الظواهر غير المقبولة مثل الفتنة والاحتقان والصراع ومشاعر الكراهية والحقد والغضب بين أبناء الوطن الواحد، والدفع باتجاه الطائفية، او ما يصطلح على تسميته بإعلام الفتنة، وهو محل رفض كثير من المؤسسات والافراد، إذ تثير حفيظة بعض أبناء البلد الواحد، فضلا عن تكريسها طابعا طائفيا لأحداث غير طائفية، وانما لها أبعاد اقتصادية او اجتماعية، والتركيز على الآراء والرؤى والتحليلات التي تحمل قدرا من الاثارة والتهييج، وخلق التوتر بين المواطنين، والخروج عن حدود اللياقة والادب، وتحول النقد وحرية التعبير الى سب وقذف واهانة، واتجاه بعض وسائل الاعلام الى الهجوم على عقائد الآخر، وانتشار ظاهرة السجال الديني والعقائدي وما شابه[18].

اما فيما يتعلق بالقنوات الفضائية في العراق، فنعتقد أنه طالما، كانت تلك القنوات مقسمة بحسب الجهات الداعمة لها، سواء كانت شبه حكومية او حزبية او ممولة من قبل رجال اعمال، فإنها قد عكست تنوعاً كبيرا في اتجاه معالجة الازمات المجتمعية في العراق اعقاب العام 2003، وفي الوقت الذي تؤكد فيه الكثير من القنوات انها مستقلة وغير موجهة بأيديولوجيا معينة، الا ان الواقع يشير الى غير ذلك تماماً، وباستثناء عدد قليل من القنوات التي يمكن ان يكون من الصعب معرفة كونها مستقلة تماما او غير مستقلة على صعيد الاتجاه والرأي، فإن الخطاب العام الذي يطبع كل تلك القنوات هو خطاب موجه لصالح اهداف واغراض معينة، الامر الذي ينعكس في معالجتها للقضايا الحساسة كالأزمة المجتمعية (الطائفية والقومية)، وقد مرّ العراقيون منذ العام 2003 وحتى الان بالعديد من الازمات ذات البعد الطائفي والقومي، وقد انتبه العراقيون الى حجم التوجيه الاعلامي المتناقض باتجاه تعزيز السلم الاهلي تارة ، وفي اتجاه التحريض والدس والدفع باتجاه العنف تارة أخرى، وان كان ذلك لا يجري ويتم بشكل مباشر.

المطلب الثالث: الاعلام العراقي وتحقيق الاندماج الاجتماعي

تمتاز انظمة الحكم السياسية المبنية على اسس (الدولة/الامة) برغبتها في تحقيق حالة من تعايش الثقافات المتنوعة بإنتهاج عدة طرق لعل اهمها هو الاعلام ، فإلإعلام يخيط ثقافة وطنية مهيمنة من الأجزاء الثقافية المتفرقة للوطن، ويصيغ هوية ثقافية جامعة، أو هكذا يتوقع منه ، حفاظاً على سيادة الدولة واستقرارها وأمنها. وذلك أنّ عملية تشكيل الأوطان هي جزء من الإجراءات العامة المتعلقة بالتكتيل الثقافي وجمهرته، وجعله عنواناً لتجميع الجماهير ضمن (الدولة/ الامة) حول ثقافة موحّدة، وهذا ما يؤديه الإعلام. وإنّ المدّة التي يمكن إطلاق عليها صفة الوطنية الموجّهة من قبل الإعلام، كانت مدّة نماء وتطور الإعلام الجماهيري، ومن ثمّ أدّت إلى إيجاد جمهور من المستمعين والقراء والمشاهدين ليس فقط جماهيرياً بل أيضاً وطنياً. هذه النظرة يشترك فيها الكثير من الدراسات خارج نطاق الاتصالات والإعلام[19].

كما تلعب وسائل الاعلام دوراً مهماً في احتواء الازمات والتقليل من آثارها حفاظاً على الوحدة الوطنية ودرء الاخطار التي تحيط بها.

غير أن الواقع يثبت أن وسائل الإعلام لا تضطلع بهذا الدور الرائد المنوط بها في كل الأزمات، ولا تلتزم بالرسالة الإنسانية المنتظرة منها في كل الأحوال ، ويصدق عليها في هذا المقام المثل القائل أنها سلاح ذو حدين، فمثلما هي قادرة على احتواء الأزمات وإعلام الجمهور وطمأنته وتعبئته ورأب الصدع وتوحيد الصفوف والتخفيف من الآثار السلبية والمساعدة على إعادة البناء، فإنها في الوقت ذاته يمكنها أن تصنع الأزمات وتؤججها وتنشر الفوضى وتروج للإشاعات وتثير النعرات الطائفية والفتن المذهبية، وتخرج الأحقاد والضغائن، وتؤلب القوى على بعضها، وتتسبب في كثير من المصائب والقلاقل والاضطرابات التي قد تفضي إلى ما لا تحمد عقباه.

وتفسير ذلك عند المختصين انه كل مؤسسة إعلامية معنية ومنهمكة في تحقيق وخدمة مشروع حددته القوى التي تملكها وتوجهها وتحدد منطلقاتها، حيث أصبح من المسلم به أن

كل وسيلة إعلامية في هذا العالَم وان جدت لهدف معين، وتسعى إلى إيصال رسائل معدة سلفا، وتحقيق نتائج مرسومة. وهي قاعدة تنطبق حتى على وسائل الإعلام في أكثر الدول تقدمًا ومناداة بحرية التعبير. فالحياد في حسابات مؤسسات الإعلام، شرقيها وغربيها، أمر ضروري فقط ما دام لا يتعارض مع مصالحها، ولا مصالح شركائها وحلفائها وداعميها. وبناء عليه ، فإن وسائل الإعلام قد تؤدي دوراً سلبياً في معالجة الأزمة عن طريق التعتيم الإعلامي القائم على التجاهل التام للأخبار وعدم إعلام جمهور الأزمة بها.

اذ يتم هذا التجاهل بصورتين هما تجاهل وتعتيم كلي يتم بعزل جمهور الأزمة عن أحداثها عزلاً تاماً، وتجاهل وتعتيم جزئي ويتم بإعلام أحد أطراف الأزمة وتجاهل الطرف الآخر. وأكثر ما يحدث ذلك في أجهزة الإعلام الموجهة في النظم الشمولية التي يحكمها الحزب الواحد أو العائلة الواحدة، اذ تعطي في أثناء الأزمات وجها واحدا للحقيقة، وتسعى بكل جهدها لإلغاء الرأي الآخر ومعاداته. وتتسم معالجتها للأزمة بتبني الخطاب التحريضي، والميل إلى استعمال الأسلوب الدعائي التهيجي والمعلومات المسطحة، والحقائق التي تم تأويلها بشكل مغلوط.

وهذا الواقع واضح تماماً في العديد من القنوات الفضائية العراقية، ففي حين تسعى بعض القنوات الى ايراد صورة المشهد الواقعي بكل ملامحه وتفاصيله، تتعمد قنوات اخرى المنحازة حزبياً وطائفياً إلى التركيز على بعض الجزئيات التي من خلالها يمكن ايصال معنى معين دون غيره، من الممكن ان يكون مؤثرا في صياغة رأي عام يستفاد منه في الموقف ضد الحكومة او الاجهزة الامنية، ومن ثم، في تكريس الانقسام المجتمعي بدلا من السعي الى لم الشمل ووحدة الصف بين جميع العراقيين، وعلى الرغم من ان اليافطات الكبيرة التي تختبئ الفضائيات العراقية خلفها هي يافطات "الوحدة الوطنية" و"بيت كل العراقيين" و"شاشة العائلة العراقية" وغيرها من الجمل التي توحي بتوجه القناة الوطني، الا ان عملها في الوقت ذاته لا ينسجم اطلاقا مع هذه المقولات، الا في القليل النادر، الامر الذي جعل شرائح واسعة من المواطنين تعزف عن متابعة هذه القنوات، وتلجأ الى قنوات اخرى، عربية او

اجنبية، للتعرف من خلالها على الواقع والاخبار المستجدة، بغض النظر عن موقف تلك القناة من العراق وما يحدث فيه من متغيرات، اذ ان لكل قناة سياسة واضحة تخدم اعراضها واهدافها. وحتى القوانين العراقية النافذة سواء الموروثة منها من الحقبة السابقة أو التي تم تشريعها بعد 2003 تجرم التحريض على العنف وتعاقب بعقوبات شديدة، كما يمتلك العراق مؤسسة هي "هيئة الإعلام والاتصالات" التي من المفترض ان تكون مهمتها وضع معايير السلوك المهني لوسائل الاعلام وحماية المستهلك من خلال مقاضاة أي وسيلة إعلامية تهدد السلم المجتمعي وتحاول اشاعة الكراهية وبث العنصرية.

المبحث الرابع: الابعاد الثقافية (التوعوية) للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

وينقسم هذا المبحث على المطالب الاتية:-

المطلب الاول: استحضار الموروث التاريخي واحياء الهوية الجمعية

تعد مسألة تعزيز الوحدة الوطنية ورص الصف الوطني إحدى أهم أولويات النظام السياسية المعاصرة ، ويتم ذلك من خلال العمل الدؤوب على جعل أفراد المجتمع ملتفين حول الاهداف الوطنية وبث الشعور بالانتماء الى المشتركات الوطنية العليا دون المفرقات الثقافية الصغرى ، ما يولد إحساساً لدى أفراده بالتميز الحضاري والثقافي وبأن لهم هوية تميزهم عن غيرهم من الشعوب ، الأمر الذي يزيد من درجة تماسك المجتمع ودرجة اندماجه .

وتستطيع وسائل الاعلام أن تقوم بدور حاسم في هذه العملية فتعمل على تعميق الإحساس بالهوية والتميز الحضاري والثقافي من خلال التوعية الدائمة للشعب بالرموز التاريخية والوطنية والإسهامات التي قدمها الشعب في الحضارة الإنسانية، فضلاً عن نقل التراث الثقافي الى الأجيال الجديدة بما يسهم في تحقيق الارتباط الثقافي بالوطن[20].

وهكذا نجد أن للإعلام وسائل واضحة للتأثير على تشكيل الوعي الاجتماعي، اذ يعمل النظام الإعلامي للمجتمع من خلال ما يتبناه من اتجاهات فكرية وأيديولوجية على صياغة وعي الأفراد، ويعتمد ذلك على وسائل الإعلام نفسها، وأساليب تلك الوسائل في

معالجة الرسالة الإعلامية[21]. ويمثل التراث الحضاري بجميع أشكاله وتجلياته (المادية وغير المادية) ذاكرة الشعوب الجمعية, التي تنتقل من جيل إلى جيل, فتمتزج بملامح الشخصية الوطنية وسماتها القومية المتميزة. إذ يكون من أولويات الأعلام الدفاع عن مكونات الذاكرة الوطنية الجماعية, والتركيز على مكوناتها, وفي مقدمتها الموروث والتراث الثقافي والحضاري للوطن, وبالتالي الدفاع عن الهوية الوطنية المهددة بالتدمير والتشويه المباشر وغير المباشر, والعمل الحثيث على صيانتها وتقويتها وترسيخها وتمتين أركانها[22].

ولكن يجب القول في الوقت نفسه إنه إذا كانت المنظومة الإعلامية الوطنية (الحكومية والخاصة والأهلية) تفتقر إلى استراتيجية أو سياسات واضحة ومحددة وواقعية تجاه هذه المعركة الكبيرة, أو كانت تعاني من التشوش والاضطراب في التفريق بين العدو والصديق, بين الجوهري والعرضي, بين الأساسي والثانوي, بين العاجل والآجل.. أو تفتقر إلى التنسيق الاستراتيجي والعملي في ما بينها, فإن هذه القوة الممكنة والمفترضة ستفقد عندئذ صفة المنظومة المتكاملة, وتتحول إلى مجموعة ردات فعل ارتكاسية غير منتجة وغير مؤثرة في مواجهة الحرب الإعلامية والنفسية والثقافية والسياسية التي يتعرض لها الوطن.

وبدلاً من قيامها بدور فعال في التعريف بالتراث الحضاري للمجتمع, والمساهمة المؤثرة في الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ مكوناتها في المجتمع, فإنها تتجاهل شيئاً فشيئاً هذه المكونات, وتبدأ بالانسياق من دون أن تدري أو تعي باتجاه قيم وأفكار ونقاشات طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو إثنية أو جهوية, تتناقض جذرياً مع المهمة الأساسية والمطروحة أمام الإعلام الوطني, وتتعاكس تماماً مع كل ما هو وطني، الأمر الذي يؤدي للضياع في متاهات خطيرة كالانسلاخ الوطني, والذوبان في مخططات الآخرين, بل وتقمص واقع وتصورات غريبة لا تمت إلى شخصية الوطن والأمة بصلة[23].

ومن هنا ينبغي على وسائل الإعلام العراقي ان تمارس دوراً مهماً في تثقيف الأفراد من خلال نقل التراث إلى الأجيال القادمة ، لا سيما وان للبلد امتداد حضاري يعود الى الالاف

السنين ، فالعراق هو الموطن الاول لتعليم الناس الكتابة ، وسن القوانين ، وكان محط نزول الرسل والانبياء ، وعلى أرضه تعايشت العديد من الأديان والمذاهب عبر التاريخ.

لكن واقع الحال يشير ان بعض وسائل الاعلام العراقية لعبت دورها المؤثر في تحفيز الصراع والتعريف الهوياتي للفرد والمجموعات العراقية التي باتت احاديثها وجدالاتها ، بل وحتى كثير من صراعتها تقوم في الاساس للوصول الى غاية محددة اساسها اثبات كل طرف الى الاخر بان اسس بناء هويته اقل شأنا واضعف بنيانا من ان يكون قادرا على الغاء الخصم، والى الحد الذي اصبح فيه تعريف هذا الخصم ملحقاً بصفة مذهبية او قومية لتشكيل صورة الهويات المتصادمة في الفضاء المكاني العراقي. وقد نجحت هذه الوسائل في ترسيخ مكانة هذه المدخلات التي سهلت فيما بعد عسكرة المجتمع العراقي في ظل الخشية التي باتت تتهدد كل هوية من الهويات الرئيسة التي يتشكل منها البلد، وقد وصل الامر في هذا الخصوص الى اعادة رسم ملامح وهوية المدينة العراقية على اساس هذا التمايز الذي بات مصدراً لتوصيف النطاقات الحضرية الكبيرة التي تتسم بكونها نطاقات هوياتية – طائفية اسهمت بشكل كبير في تقليص مساحة النطاق الجغرافي المتسامح في هذه المدن عبر تقزيم واحيانا الغاء النطاقات المتنوعة الهويات فيه.

ان توجه بعض القنوات العراقية (وخصوصاً الممولة حزبياً والتي لها دوافع طائفية وقومية ضيقة) إلى جمهور محدد، وعدم التوجه الى العراقيين بهويتهم الوطنية الجامعة والشاملة، اضعف الى حد كبير دور الاعلام العراقي في التأكيد على الهوية الجمعية ذات البعد التاريخي الواحد، وصارت هذه المهمة من نصيب عدد قليل من القنوات ذات التوجهات شبه المستقلة عن الاحزاب او الحكومة او التوجهات العامة، مما اضعف الى حد كبير دورها الايجابي في استحضار الموروث التاريخي الذي يسهم في تساند وتضامن المجتمع العراقي بكليته.

المطلب الثالث: دور وسائل الاعلام في بث قيم المواطنة وثقافة المشاركة

ان وسائل الإعلام وسيلة لتداول وجهات النظر المتعددة وإسماع الأصوات المتنوعة، مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد والانتخاب. فالمواطن الواعي بإمكانه الاسهام على نحو أفضل وبنشاط أكبر في عمليات صنع القرار في مجتمعه. وبإمكان وسائل الإعلام المستقلة والتعددية أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار من خلال مواصلة تزويدهم بالمعلومات وتيسير تدفق المضامين التعليمية. فالتعليم عبر وسائل الإعلام وسيلة مهمة لتنمية مهارات قيّمة ستسهم في وضع حد للعنف والقضاء على جميع أشكال التمييز مثل التمييز بين الجنسين والعنصرية. والأهم من ذلك، تُشجع وسائل الإعلام على اكتساب الحس المدني وتُيسر الحوار بشأن قضايا الساعة[24]. فهذه الوسائل والأدوات الإعلامية تقوم بدور رئيس وجوهري في غرس القيم، والتأثير على السلوك الإنساني من خلال استقبال ما تعرضه هذه الوسائل. وعلى حد قول العالم النفسي (هوفمان) عند إشارته للأبناء وتأثير وسائل الإعلام عليهم الذي أشار إلى أن الأبناء عندما يقفون أمام أجهزة الإعلام، فأنهم كقطعة الإسفنج التي تمتص ما تتعرض له. ويضيف أن المؤسسات الإعلامية تؤثر على الفرد بشكل كبير وبالتحديد الأطفال، ويعتلى هذا التأثير على تأثيرات أخرى. وقد لا يكون كل ما يعرض في هذه الوسائل الإعلامية مقبول للمجتمع، وبالتحديد ما يتم عرضه في القنوات الفضائية والتي قد تخلق وتنشأ من خلالها بعض القيم والمعتقدات المتعارضة مع قيم المجتمع[25]. ومن المهم العمل مع معلمي المدارس وممارسي التعليم في مجال وسائل الإعلام لتطوير المهارات الأساسية في حقل المعلومات ووسائل الإعلام. فالدراية الإعلامية تعزز القدرة على الفهم النقدي لوسائل الإعلام وكذلك القدرة على فك رموز المنتجات الإعلامية وفهمها وإيصالها وإنتاجها. وتنشط هذه الدراية المشاركة الشعبية كما تحفز على الحوار المفتوح والواعي. وتعمل المبادرات المحلية، كالإذاعات المحلية، على تعزيز قدرات الفئات التي غالبا ما تهمش، وتشجيع أغلبية المواطنين على المشاركة في الحياة العامة[26]. وتضطلع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة اليوم بدور غير مسبوق بشأن مسألتي التربية والمواطنة ، إذ تتمتع بقدرات هائلة على تدريب وتثقيف الجماعات المحلية التي لا يتسنى لها الحصول على التعليم النظامي

أو أنها تحصل على قدر محدود منه فقط. وتعتبر المراكز المحلية متعددة الوسائط أحد الأمثلة التي تظهر كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل كمحور لنشر المعرفة والتعلّم. ولئن كانت شبكة الإنترنت تتيح فرصة لتعزيز القدرات وتحقيق التكامل الرقمي، فإن نشر المعلومات والمعرفة لن يؤتي ثماره إلا إذا تمكن أغلبية الناس من الانتفاع بهذه التكنولوجيات. فالفجوة الرقمية والمعرفية تسهم في تفاقم عدم المساواة ولا بد لنا من إيجاد سبل لسد هذه الفجوات لضمان القضاء على الفقر من خلال التنمية الاجتماعية والبشرية. ولكي تؤدي وسائل الإعلام دورها كاملاً في تمكين المواطن والاسهام في تعزيز المواطنة لابدّ أن يكون مفهوماً أن حرية الصحافة لا تقتصر فقط على حرية الصحفيين في إنتاج الموضوعات والتعليق عليها، بل أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والمعرفة والإسهام بنشاط في الحياة السياسية، من خلال:

1. **استثمار جميع وسائل الاتصال من أجل التوعية السياسية، بما في ذلك الاتصال الجماهيري والجمعي والشخصي.**
2. **حسن استغلال جميع البرامج السياسية والحوارية، فضلا عن برامج الحكي والتنويهات من اجل تحقيق هذا الغرض.**
3. **حث افراد الجمهور على تفعيل حقوقهم وواجباتهم السياسية بالقيد في جداول الانتخابات، وبضرورة استخراج البطاقات الانتخابية، وبتعريفهم بقوة هذه البطاقة ودورها في التأثير على نجاح المرشحين.**
4. **تحفيز الناخبين على الادلاء بأصواتهم وتوعيتهم بأهمية الاختيار السليم للمرشحين، ويجب في عملية التوعية السياسية ان لا يقتصر دورها على أوقات الحملات الانتخابية او مواعيد القيد في جداول الانتخاب بما يجعلها موسمية، بل لابد من ان تكون التوعية مستمرة، ولها خطة محكمة شأنها شأن شتى القضايا والموضوعات الأخرى[27].**

وبالتطبيق على الواقع العراقي ، نجد إن الاعلام العراقي قد حث وشجع على المشاركة السياسية ، وخصوصاً التصويت في الانتخابات من خلال الاعلانات والبرامج الحوارية والتوعوية التي أكدت على ان المشاركة في الانتخابات حق وضمانة لحقوق الافراد ، إلا إنه ومع ذلك نجد ان بعض القنوات الفضائية المروجة لأحزاب وطوائف معينة قد اعتمدت اسلوب الترويج للـ(المشاركة السلبية) من خلال التحشيد والتعبئة الطائفية والقومية والدعوة الى انتخاب " ابناء الجلدة" المنتمي اليه طائفياً او قومياً وتصوير الطرف الآخر المختلف على إنه "عدو" يمكن ان ينال منك في حال العزوف عن التصويت ، ما افرغ قيمة المشاركة من مضمونها الحقيقي، وإن كانت هذه الظاهرة قد تراجعت في الانتخابات الاخيرة لعام 2018.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح، ان الاعلام العراقي لم يضطلع بدوره المعهود له في تعزيز الهوية الوطنية العراقية بسبب هيمنة التوجهات الحزبية الضيقة عليه، ولأن أغلب المؤسسات الاعلامية هي مملوكة لأحزاب أو أشخاص لذلك فأنها خاضعة في الغالب لتوجهات وإملاءات تلك الجهات معلية شأن القضايا الحزبية والجهوية على القضايا الوطنية، أما المؤسسات الاعلامية شبه الحكومية أو التي يفترض فيه أن تكون مستقلة فهي ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من حيث مصادر التمويل، وطرق العرض، وامتلاك المهارات المهنية اللازمة التي من شأنها بناء وتعزيز الهوية الوطنية العراقية.

فبعض المؤسسات الاعلامية تعطي حيزاً أكبر لبعض القضايا لا لغرض تقويم عمل الحكومة، بل في الغالب لغرض محاولة تسقيطها وتأليب الرأي العام ضدها، مقابل ذلك تغض بعض المؤسسات الاعلامية الطرف عن بعض القضايا الهامة وتعمل على تسويفها وتسطيحها، لا سيما تلك التي لها علاقة بالجانب الخدمي المفروض تقديمه للمواطن، أو القضايا التي من شأنها تعزيز الاواصر والروابط الاجتماعية والوطنية.

أما القضايا التثقيفية والتوعوية بماضي العراق وحضارته الزاهرة فتكاد تكون لا وجود لها ضمن البرامج التلفازية، وهو ما لا يصب في صالح بناء هوية وطنية عراقية.

الهوامش

[1] وارن. ك. اجي، وسائل الإعلام، ترجمة ميشيل تكلان، القاهرة، 1994، ص74 .

[2] مُحَمَّد سعيد السيد ابو عامود، الوظائف السياسية لوسائل الاعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 50، القاهرة، 1988، ص20.

[3]سليمان صالح، اخلاقيات الاعلام، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2012، ص157.

[4] علي دنيف حسن، لماذا يجب مراقبة الأداء الحكومي، وماهي الآليات؟، بحث منشور على موقع اخبار الديمقراطية على الرابط http://www.siironline.org

[5] ثروت مكي، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، دار عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص127.

[6] تحسين مُحَمَّد أنيس شرادقة، دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم تحت عنوان: دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب تحت شعار: عالم بلا إرهاب، للمدة من 30–31 اذار 2016، جامعة الزرقاء – الأردن، ص3.

[7]سليمان صالح، مصدر سبق ذكره، ص157.

[8] صالح خليل أبو أصبع، الاتصال الجماهيري، مصدر سبق ذكره، ص165.

[9] صالح الطائي، مقال بعنوان (دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري)، على الموقع الالكتروني لصحيفة المؤتمر على الرابط www.inciraq.com.

[10] ينظر: محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2004، ص34–46.

[11] د. جورج صدقة وجوسلني نادر وطوين مخايل، التحريض الديني وخطاب الكراهية، الأمم المتحدة، مؤسسة مهارات، بيروت، 2015، ص8.

[12] على السيد إبراهيم عجوة، الإعلام الأمني العربي: الواقع، أسباب القصور، الدور المأمول، ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة "التوعية الأمنية.. رؤية مستقبلية" التي عقدتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مركز التنوير المعرفي والأكاديمية العسكرية العليا بالسودان، 2013، ص5.

[13]عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني: الأمن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص٣٣.

[14] حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وادارة الأزمات والكوارث، الشركة المتحدة للتسويق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص5.

[15] احمد جاسم مطرود، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

[16] دنيا الامل إسماعيل، دور الإعلام في تحقيق المصالحة الوطنية، شبكة نوى الإخبارية النسوية، مقال منشور على الرابط الالكتروني: http://nawa.ps/arabic.

[17] علي عبد الفتاح كنعان، الاعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص30.

[18] سهام حسن علي الشجيري، مصدر سبق ذكره، ص281-282.

[19] مصطفى قطبي، الهوية الثقافية العربيّة وبركان تكنولوجيا الإعلام، مقال منشور في موقع الحوار نت بتاريخ 3 أيلول 2015 على الرابط الالكتروني:http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=27635.

[20] سليمان صالح، مصدر سبق ذكره، ص288.

[21] موسي حلس وناصر مهدي، الأسرة والمجتمع، سلسلة دراسات المجتمع الفلسطيني، غزة، فلسطين، 2005، ص182-184.

[22] خلف الجراد، دور الإعلام في التعريف بالتراث الحضاري وحماية الهوية الوطنية، بحث منشور في موقع المجلس الوطني للاعلام، على الرابط الالكتروني: http://www.nmc.sy/nmc/public/read/69

[23] خلف الجراد، مصدر سبق ذكره.

[24] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اليوم العالمي للصحافة، 2008، الموقع الرسمي: http://www.unesco.org.

[25] علي عبد الفتاح كنعان، المصدر سبق ذكره، ص63-64.

[26] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مصدر سبق ذكره.

[27] منى سعيد الحديدي وسلوى امام علي، الاعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص61-62.